

الفصل الثاني

خصخصة الإسلام لا علمته
قوينة الإسلام عن الهوى

خصخصة الإسلام لا علمنته

ليبقى الإسلام كما هو، بمذاهبه وفرقه التي تبعت على التشظي وما يتبعها من تكفير ورادة، أكثر مما تبعت على التجانس بين أنصاره، فالحروب التي كان يخشاها المسلمون الأوائل، فعلت فعلها الأسود بين المسلمين، رغم كثرة النصوص التي تحرم دم المسلم على أخيه المسلم.

فالصراع اليوم وفي الأمس، لم يكن بين الإسلام والأديان الأخرى، بقدر ما كان بين المسلمين أنفسهم لأسباب بعضها شخصي على مستوى الحاكم وأعدائه، أو سياسي كما في معركة صفين، أو حتى فقهي كما يحصل الآن بين الفرق والملل والنحل، بدءاً من جاكرتا شرقاً حتى نواكشط غرباً.

لتبرير ذلك الصراع، بعد أن ثبت وجوده بالبرهان، يحاول بعض الإسلاميين، إعادة أسباب الصراع الناشب بين المسلمين، وما ترتب عليه من تشظي مذهبي وسياسي خطير، وتخلف فكري وحضاري إلى تأمر العقائد والأديان الأخرى على الإسلام، وحجتهم في ذلك، إدراك المسلمون لأنفسهم أنهم محاربون لا نشيء، إلا لكونهم مسلمون، ولكون العقائد الأخرى، لا زالت تعتقد في سرها، أن الإسلام عدوها الأول والأخير، وهو العقبة أو الغول الذي يتهددها بزوال عقائدها ومصالحها، لذلك، فإن كل هذه العقائد وعلى اختلافها، تيقنت أن التلبس على المسلمين، بدعوتهم لفصل الدين عن الدولة، سبيل أول لإضعاف شوكتهم وتمزيقهم جميعاً متدينين وغير متدينين.

وحول ذلك التبرير، يتولد تبرير مضاد، ينفي المقاربة بين الإسلام والمسيحية لجهة التلبيس أو عدمه، وحجته القاطعة، أن المسيحية ليست مسئولة عن انهيار المجتمعات الإسلامية في الألفية الثالثة.

وعلينا أن نسأل من باب إنصاف الحقائق، هل كان ثمة صراع في الاتجاه الآخر بين أتباع الديانة المسيحية؟ الواقع يشي أن الصراع في المسيحية لا يقل ضراوة عنه في الإسلام، وللأسباب ذاتها المذكورة أعلاها، لكن المسيحية لم تخرج من قوقعة صراعاتها المدوية، لمجرد أنها سارت في الطريق الذي رسمه لها جان جاك روسو وغاليه وجان بول سارتر، أي الطريق الذي أدى في النهاية إلى كسر هيمنة البابوات على الحياة العامة وعلى الفكر الإنساني والفلسفة والعلم، لا سيما وأن نصوص الإنجيل بألوانها الأربعة، موجودة لمن يريد العودة إليها، وقد يجادل البعض أن المسيحية قبل العلمانية كانت أقل "شراسة" منها الآن في ظل العلمانية التي تخترق فضاءات الآخر بالقوتين الخشنة والناعمة.

فلم تؤد علمانية روسو ورفاقه إلى التتوير وبداية عصر الأنوار فقط، بل أسهمت في إخراج المسيحية من قاع الجهل والخرافة إلى سماء العلم والحياة، فبنت لنفسها على إثر ذلك، حضارة حديثة، يعيش المسلمون اليوم على ثمراتها ويستخدمون أدواتها، ويسعون إلى تقليدها تقليدًا أعمى، وفي الوقت ذاته يواصلون استهجانهم لها وإظهار مساوئها ونواقصها، فإلى اليوم لا يعرف المسلمون ماذا يريدون ولا أين يسيرون؟ ويظل الإسلام بصراعاته القديمة عبئًا على أجيال الغد، ومطية لمن نازعته نفسه في تأجيج النزاع. قد يقول البعض الآخر، إن الإيمان المسيحي بقي كما هو، لجهة الاعتقاد الغيبي بعودة المسيح المخلص، وما يقابله في اليهودية بالأرض الموعودة، وبموجب هذين الاعتقادين تبني سياسات الغرب

تجاه الشرق، وإن بقي الصراع بينهما في حالة كمون وهدوء نسبي، وكان العلمانية لم تفعل شيئاً سوى أنها أنقذت المجتمع من براثن الكنيسة وهيمنة رجالها، وأفسحت في المجال أمام العقل ليفكر وبدون ما يجول في خاطره، وأمام المصانع لتطلق أبخرتها وتصدر منتجاتها إلى النصف الثاني من العالم.

إذا كان هذا التحليل صحيحاً في الحد الأدنى، فلماذا لا يصار بالمقابل إلى عصرة الإسلام بدلاً من علمنته، التي من الواضح أنها لم تفعل شيئاً حتى الآن، لا على المستوى القومي ولا على اليساري أو الليبرالي، فإن التبرير الجاهز هو، أن العلمانية والإسلام خطان متوازيان لا يلتقيان أبداً، أو هما كالماء والنار لا يجتمعان في حيز واحد، ولا تتسع دولة ما لكليهما.

والعصرة في هذا السياق تعني التحرير من دون الانسلاخ، التحرير من سطوة الفتاوى المتباينة بتباين العقول التي تطلقها والنفوس التي تتبناها عن علم أو جهل، والتحرير من المزج الأعمى بين الثابت والمتغير، أي بين الإسلام والسياسة، والتحرير من هيمنة المراجع الدينية وإنهاء نفوذها السياسي والاجتماعي على حياة المسلمين.

ونظراً إلى حالة الرعب والنفور السائدة لدى عموم المسلمين من مصطلح العلمانية، الذي ظل حتى الآن بلا تعريف دقيق، تبقى خصخصة الإسلام أو سطر الحلول وأنصفها وأكثرها قبولاً للعقل الإسلامي.

فالموقف من الخصخصة، لا زال في بداياته الأولى، وهو ككل المواقف إزاء أي قضية إسلامية معاصرة، مقسوم بين اتجاهين متباينين: اتجاه يرى أن الإسلام ما زال كما هو منذ مئات السنين، وسيبقى محافظاً على قوته ومكائنه بين المجتمعات، سواء كانت مسيحية أم يهودية، وبالتالي لا حاجة له إلى كل أشكال

الخصخصة، لأنه لم يكن عبئاً على مر الأزمان، وسيكون لدى الأجيال القادمة القدرة والحماس على الدفاع عن دينها، سواء من الناحية السياسية أو الفكرية.

واتجاه يرى أن الخصخصة هي حلم كل مسلم، لأنها بداية الانطلاقة الحقيقية للتعريف بالإسلام واختيار مَنْ يمثله ويتكلم باسمه على أساس الشجاعة لا على أساس الشهادة، لكنه يشترط لهذه الخصخصة أن تكون حقيقية بطبيعة أمرها، لا تخدم السلطة التي تريد إسلاماً طقوسياً محجوراً داخل بيت الطاعة الحكومية.

والخصخصة في هذا المقام لا تفصل البتة عن العصرية، ولا تجنح خارج واقعها المتغير، أي أنها تؤسس لعلاقة خاصة بين مَنْ هو في السماء مع مَنْ هو في الأرض، وتحرر الإسلام من القيود الثقيلة التي كبلته بها فئة من المسلمين، وتجعل من قوله تعالى: لا إكراه في الدين، أمراً واقعاً، وليس أمراً مستجاباً لرغبة مَنْ يحتكر الدين لهواه.

قوتنة الإسلام عن الهوى

ما بين الخصخصة والعصرنة تظهر القوتنة كمعنى بديل مساعد للمعنيين السابقين، فإذا كان من الصعب فصل الإسلام كمؤسسة دينية عن السلطة كمنظومة حكم، نظراً إلى المنافع المتبادلة التي يقرها أزام الضريقين، فإنه ليس من الصعب قوتنة الإسلام، أي إعادة فهمه بعيداً من فهم السلطة له، والذي لا يتعدى تشييد دور العبادة وتلقين الفقهاء بما سيقال أو ينبغي قوله، عقب كل أزمة تحقيق بالسلطة غير الديمقراطية، والتي غالباً ما تتوكأ على عكازة الدين المتوافرة لديها، لتبرير سياساتها الداخلية، وإضفاء صبغة الشرعية عليها.

كما أن ليس من الصعب قوتنة الإسلام بمعنى قراءته قراءة علمية وموضوعية، تحاذي المستجدات والمعطيات والوقائع، حتى لو تعارضت مع رزمة الفتاوى والتفسيرات التي يصر الإسلاميون على صوابيتها وجدواها في حياة المجتمع والأفراد، لظالما أنها صادرة عن فقهاء الشريعة، لكونهم الأقدر على فهم النصوص وتفسيرها، رغم التباعد والتنافر القائم بين الإسلاميين الذين يضعون أنفسهم في خانة المعارضة السياسية لمنظومة الحكم، وبين الفقهاء والأئمة المتضوين تحت عباءة السلطة، من دون أن يستطيعوا شق غبارها. والقوتنة في هذا السياق لا تعني أيضاً العصرنة، فالأخيرة كثيراً ما جرى فهمها على أنها الوجه الآخر للعلمانية، في ظل استحالة القبول بالعلمانية أو التعاطي معها كفكرة تقبل الجدل أو

النقاش، لكن القوتنة تعني التنظيم والتجديد المكمل لمفهوم الخصخصة الإسلامية، التي لا تعني هي الأخرى التحريف أو التلاعب بالنصوص واستبدالها بنصوص أخرى.

فالفهم الحاصل حتى الآن لمعنى الخصخصة، أنها تشرع الأبواب واسعاً أمام تحريف الإسلام والعبث بالنصوص المقدسة وتشويه السيرة النبوية، على غرار ما حدث للمسيحية، حسبما يعتقد الكثير من المسلمين، سواء قبل وبعد مجمع نيقيا المقدوني عام ٢٢٥ ميلادية، الذي يعتقد المسلمون أنه حدد الأسس النهائية للإيمان المسيحي، في حين يؤكد جميع المسيحيين، أن كنائسهم اتفقت فيه على أي الأناجيل التي ستعتمدها، من دون أن تحرف دينها، بعد شيوع ما سمي آنذاك، ببدعة أريوس ونسطوريوس، أو إبان عصر الإصلاح الديني عام ١٥١٧ على يد القس الألماني مارتن لوثر.

فالقس لوثر، يرى فيه المسيحيون، قائد حركة إصلاحية، أعاد خلالها مكانة الكنيسة خارج السياسة، بعدما ثار على أخطاء الآباء المحافظين، من دون أن يغير شيئاً في التعاليم المسيحية.

من هنا يتضح، بما لا يدع مجالاً للشك، إن الفهم المسبق للقوتنة لن يتعدى حدود الفهم الرجعي، بمعنى التخصيص لجمهور المسلمين على اختلاف مستوياتهم العلمية، وكل ما يدعو إلى انعتاق العقل من إسهام العادات الموروثة اجتماعياً لا دينياً، هو من قبيل التحريف والتزوير، هذا عدا عن الدعوة إلى إصلاحه أو محاولة ترميمه نفسياً واجتماعياً، من دون التفكير، ولو للحظة واحدة، باقتلاعه من قاعدة أفكاره.

وما يميز القوتنة عن الخصخصة والعصرنة في هذا الحيز، نزوعها الحيوي نحو المجموع، فهي تخاطب العقل الجمعي بلغة

العصر والأرقام، لا بلغة الأمانى الحاملة بالحقاق في ركب التقدم والاستفراق في وصف جنة الفردوس.

لم تعد الأوهام وحدها تسيطر على عقول المسلمين، بل أصبحت الأهواء السياسية والنزوات الاجتماعية تتنازعهم وتتقاذفهم بلغتها وسياقاتها التقليدية المشحونة بمشاعر الغضب والهيجان والتجيش لقضايا ثانوية، في ما يشبه الظاهرة الصوتية التي ينعدم عندها العقل الحقيقي أو المؤثر.

لهذا كله، يجزم البعض من العقلانيين، بنظرة يشوبها التشاؤم، أن لا فائدة من أي حلٍ مع الإسلام، لأن الدين الذي تحمل تعاليمه أفكاراً بدوية جاءت من بيئة صحراوية، لا يمكن فهمه من أي جانب من الجوانب، لذلك لا جدوى ترجى من إصلاح الإسلام، وبأي شكل من الأشكال.

أما البعض الآخر، فإنه يشترط أولاً وقبل أي حل مع الإسلام، أن تحدث القطيعة النهائية بين مؤسستي السلطة السياسية والدينية، لأنه إذا لم تحدث تلك القطيعة، فلا أمل بأي حل آخر، لكون منهجنا المعرفي يسيطر عليه الغيب، كما أن وضع المسلم وافتقاده إلى فن التعامل مع الحياة يرثى له، وخصوصاً وضع المرأة.

فهل من الممكن قوننة الإسلام، أي تنظيمه في إطار الفعل، وليس رد الفعل بأدواته الأولية نفسها؟ هذا ما يستدعي تجريده من كل الأهواء، وإن كان تجريده متعذراً على مستوى المجموع، فليس من الصعب تجريده على مستوى الأفراد.

فلم يعد مجدياً الرهان على العلمانية وحدها، وأهواء الاستبداد السلطوي تتزاوج مع أهواء الاستبداد الديني، الذي يلقي بظلاله الكثيفة على خيارات الشعوب المسلمة، الرازحة تحت وطأة تحالف الدين والسلطة واستغلالهما لها، من دون أن يتركها لها فسحة من

الزمن للنظر، مجرد النظر، لا التفكير في ما حولها. إن الرهان الحقيقي ليس على فض التحالف القائم بين السلطة والدين منذ عهد الخلافة الراشدة حتى اليوم، بل على تنظيم العلاقة بينهما في إطار مؤسساتي، رغم شيوع الاستبداد الذي يحول دون عمل المؤسسات، ولكن في الحد الأدنى، وصولاً إلى الفصل التام إن أمكن، وبغير ذلك ستبقى العصرية، مقولة تتناقلها الألسن من دون أن تعمل بها، كما هي حالتنا اليوم، الذي لا يخفى على أحد.